

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

# دور الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذة

لعميد نور الهدى

من إعداد الطلبة

✓ بوراس سكيينة

✓ بوجلال دلال

السنة الدراسية 2015\_ 2016

## الإهداء

احمد الله عز وجل على منه وعونه في لإتمام هذا البحث، اهدي

عملي المتواضع

إلى من سهرت الليالي لأجلي، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعيني

كلما خطوت خطوة في عملي

إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجه نبع الحنان أمني.

إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام، معنى المثابرة لنيل

المبتغى، أبي.

إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة.

إلى الأستاذة المشرفة، إلى جميع الأصدقاء والزملاء، وكل من مد

يد العون وفسح

الطريق أمام طريقي أبواب المعرفة.

# شكر وعرفان

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، ونشهد

أن لا إله إلا الله وحده

لا شريك له، تعظيماً لشانه، ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد

عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله

وأصحابه واتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث

المتواضع أتقدم بجزيل

الشكر إلى الوالدين العزيزين، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى

الأستاذة المشرفة لعميد نور الهدى على توجيهاتها.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من

قريب أو من بعيد على

انجاز وإتمام هذا العمل.

# المحتويات

	الإهداء
	شكر وعرهان
	المحتويات
f	مقدمة عامة
04	الفصل الأول: عموميات حول التحفيز الجبائي والاستثمار الأجنبي المباشر
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مفهوم التحفيز الجبائي
06	المطلب الأول: تعريف سياسة التحفيز الجبائي وخصائصه
07	المطلب الثاني: أهداف ودواعي سياسة التحفيز الجبائي
08	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة التحفيز الجبائي
10	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر
10	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
11	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
12	المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
13	المبحث الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر
13	المطلب الأول: الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار حسب القانون الضريبي
14	المطلب الثاني: الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار حسب قوانين المالية
17	المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار في قانون الاستثمار
20	خلاصة الفصل
21	الفصل الثاني: اثر التحفيز الجبائي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
22	تمهيد
23	المبحث الأول: مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي
23	المطلب الأول: مفهوم حوافز الاستثمار وأنواعه
24	المطلب الثاني: مكونات الحوافز الضريبية

26	المطلب الثالث:مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
28	<b>المبحث الثاني:اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر</b>
28	المطلب الأول:الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر وتونس
34	المطلب الثاني:مقارنة بين الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الجزائر وتونس
39	المطلب الثالث:الحوافز الضريبية وعلاقتها بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس
40	<b>المبحث الثالث: سبل تفعيل اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر</b>
40	المطلب الأول:مدى اعتبار الضريبة كمعوق للاستثمار في الجزائر
41	المطلب الثاني : : سبل تفعيل اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المستوى الداخلي
43	المطلب الثالث:سبل تفعيل اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المستوى الخارجي
45	خلاصة الفصل
46	خاتمة
49	قائمة المراجع

## مقدمة عامة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية دورا مهما وحيويا نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توليد الادخار، كما يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة.

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالاً للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

إن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة يتوقف على عوامل جذب هذا الاستثمار والحوافز المقدمة لجذبه إلى هذه الدول، وتعتبر الحوافز الضريبية أحد الأساليب المستخدمة من طرف الدول المضيفة لجذب المستثمرين.

والجزائر من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالمياً من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية.

## الإشكالية:

وعليه فالإشكال المطروح: ما هو دور الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.

● من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

\_\_ ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هو مفهوم التحفيز الجبائي؟.

\_\_ ما مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.

\_\_ ما هو أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.

\_\_ ما هي سبل تفعيل أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.

**فرضيات البحث:** على ضوء العرض السابق وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- \_\_ تلعب الامتيازات الجبائية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- \_\_ الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات تحقيق النمو والتطور الاقتصادي.
- \_\_ التحفيز الجبائي ليس هو المحدد الأساسي لقرار الاستثمار.

### **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الامتيازات الجبائية تؤثر تأثيرا ايجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

### **أهداف البحث:**

إن الغرض من تناول هذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- \_\_ تحديد أهم مفاهيم التحفيز الجبائي و الاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة بينهما.
- \_\_ تسليط الضوء على الامتيازات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- \_\_ محاولة إبراز تأثير التحفيز الجبائي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وبالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.

### **مبررات اختيار الموضوع:**

- من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما ، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه، ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها فيما يلي:
- \_\_ الدور البارز الذي تؤديه الحوافز الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- \_\_ باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية .
- \_\_ الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة .

## منهجية وأدوات البحث :

نظرا لطبيعة البحث يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، حيث قمنا بوصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والامتيازات الجبائية ، وكذا تحليل ووصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس .

## صعوبات البحث :

إن الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث تتمثل في قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان سواء في الجانب النظري وهذا في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والامتيازات الجبائية .  
أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية .

## تقسيمات البحث :

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى فصلين :

**الفصل الأول:** جاء تحت عنوان عموميات حول التحفيز الجبائي و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفهوم التحفيز الجبائي، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان أثر الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إذ تم في المبحث الأول تناول مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ليتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد تضمن سبل تفعيل اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول:

عموميات حول

التحفيز الجبائي

والاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد: من أجل تشجيع وتوجيه الاستثمارات وزيادة رؤوس الأموال وجلب المستثمرين ، تعمل الدول على اتخاذ سياسة معينة لبلوغ هدفها ، ومن بين هذه السياسات نجد سياسة التحفيز الجبائي ، التي تعتبر مصطلحا جديدا نسبيا في الاقتصاد وغير محددة كونها تستعمل للتعبير عن الوسائل والأساليب الإغرائية التي تستعملها الدول لدفع الأعوان الاقتصاديين بقطاع معين في نطاق التنمية الاقتصادية ، والدولة الجزائرية انتهجت هذه السياسة ، حيث عملت على وضع قوانين خاصة بالاستثمار تتضمن هذه القوانين امتيازات وتحفيزات جبائية ، وكان أول قانون استثمار سنة 1963 بعد الاستقلال.

في هذا الفصل سنتناول مفهوم سياسة التحفيز الجبائي مع ذكر الخصائص والأهداف وكذا العوامل المؤثرة فيها، كما سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة في إطار القانون العام للضرائب قوانين المالية ، وقوانين الاستثمار.

## المبحث الأول : مفهوم التحفيز الجبائي:

يتجسد مفهوم سياسة التحفيز الجبائي في الأساليب التي تستعملها الدولة من اجل تنشيط سياستها الاقتصادية ، بهدف التوفيق بين مصالح الدولة من جهة والأعوان الاقتصاديين من جهة أخرى .

### المطلب الأول: سياسة التحفيز الجبائي وخصائصه

1- تعريف سياسة التحفيز الجبائي: تعرف بأنها مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي ، تتخذها الدولة لصالح فئة من العوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة<sup>1</sup>، وتمثل الأساليب المستعملة في الحوافز الضريبية التي تمنح للمكلفين وفقا لمقاييس وشروط معينة ، إذا فان الحوافز الضريبية هي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنح إلى بعض المستثمرين الذين يلتزمون بمعايير وشروط يحددها قانون الاستثمار ، وتؤخذ هذه الحوافز بشكل تخفيضات وإعفاءات ، سواء دائمة أو مؤقتة ، ونظرا للخصائص التي تتميز بها الضريبة فإنها تؤهلها لتستعمل كأداة للتأثير على قرار المستثمر وجعله يتماشى وسياسة التنمية.

### 2- خصائص التحفيز الجبائي: يتميز التحفيز الجبائي بعدة خصائص من بينها :

- أ- انه عملية تكتسي الطابع الاختياري وتتصف بعدم الجزاء.
- ب- تستهدف فئة معينة من المكلفين الذين يستفيدون من تشجيعات وتسهيلات تعتبر تضحية بالنسبة للدولة للوصول إلى الأهداف المستقبلية ، لذلك يجب أن تدعم سياسة التحفيز بدراسات شاملة تتمحور حول :
  - تحديد عمر المشروع ومدة التسهيلات .
  - تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر في المكلفين.
  - القيام بدراسات تنبؤية حول نجاح المشاريع وكذا المتغيرات وغيرها من الظروف التي يمكن أن تخل بالنتائج المستهدفة.
- يرى بعض الاقتصاديين انه من بين خصائص التحفيز تسجيل وجود تفاوت بين أهداف ومصالح الدولة والأعوان الاقتصاديين<sup>2</sup>.

1 - ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير ، جامعة الجزائر ،دفعة 1996/1997 ، ص 177.

2- علي صحراوي ، مظاهر الجبائية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير سنة 1992م ،معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ،ص 92.

من كل ذلك نستخلص أن خصائص التحفيز الجبائي تتمثل في :

- أنها عملية اختيارية غير إلزامية.
- تكون من اجل تحقيق أهداف معينة أي أنها سياسة هادفة.

### المطلب الثاني: أهداف ودواعي سياسة التحفيز الجبائي:

#### 1- أهداف سياسة التحفيز الجبائي: إن سياسة التحفيز التي تنتهجها الدولة تهدف من ورائها إلى:

- رفع المستوى الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- تهيئة المناخ المناسب والمشجع للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الشاملة.
- هذه السياسة الإغرائية تؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال وتؤمن للمشروع أو المؤسسة التمويل الذاتي عن طريق التخفيف من العبء الضريبي.
- الاستفادة من الوفرات التي يمكن استعمالها في تطوير النشاط.
- توجيه المستثمر إلى المشاريع التي تخدم الخطط التنموية كون الخواص يسعون دوماً إلى تحقيق المصلحة الشخصية.
- وأخير يمكن القول أنه ولتحقيق هذه الأهداف يجب تعبئة مختلف الطاقات المادية والبشرية وتكييفها لتتماشى مع الخطط التنموية، وتحقيق التعويضات لتغطية مختلف التضحيات التي قدمتها الدولة من اجل نجاح هذه السياسة.

#### 2- دواعي سياسة التحفيز الجبائي :

إن الأساليب التي أدت بالدولة إلى انتهاج سياسة التحفيز الجبائي تتمثل في التطورات الجديدة التي دفعت بها إلى تقييد سياستها والاهتمام بمجالات معينة، وإعطائها الأولوية لكونها تعتبر محورا أساسيا في عملية التنمية خلال العشرية الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك، السعي وراء تحقيق التطور الاقتصادي وكذا الرقي الاجتماعي للأفراد، وفك العزلة عن المناطق النائية، وخلق نوع من الحيوية والنشاط في المناطق المحرومة.

## المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سياسة التحفيز الجبائي:

إن الهدف من سياسة التحفيز كما ذكرنا سابقا هو تهيئة الجو الملائم للمستثمر وتشجيعه للمشاركة في التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفق السياسة التنموية المرسومة، وإتباع هذه السياسة قد لا يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة، كون هذه الأخيرة تتأثر بعدة عوامل منها:

1- العوامل ذات الطابع الضريبي.

2- العوامل ذات الطابع غير الضريبي.

### 1- العوامل ذات الطابع الضريبي:

1-1- طبيعة الضريبة محل التحفيز: تتمثل عناصر النظام الضريبي في أنواع مختلفة يمكن تصنيفها إلى مباشرة وغير مباشرة.

إن استعمال نوع من هذين الصنفين كمحفز للتأثير على المستثمر، قد يؤدي بالسلب أو بالإيجاب، ولذلك فإن عملية الاختيار لا تكون بطريقة عشوائية، وإنما ينبغي أن تلتزم بشروط ومقاييس عند اختيار الضريبة محل التحفيز، هذه المقاييس قد تتعلق بأهمية تنوع الضرائب بالنسبة للمؤسسة وكذا المردودية العالية التي يمكن أن تحققها من وراء التحفيز.

كل هذه الشروط وأخرى تؤدي إلى فعالية التحفيز وجعله يحقق الأهداف المرجوة للمؤسسة من جهة وللدولة من جهة أخرى.

1-2- شكل التحفيز: كما ذكرنا سابقا فإن هناك أوجه مختلفة للتحفيز وقد يكون هذا الاختلاف راجعا لسببين، أولها تخفيف العبء عن الدولة من جهة كون هذه التحفيزات تنقص من إيراداتها، والثاني هو إعطاء فرص أكبر أما المؤسسة ومن ثمة فإن الدولة تقوم بمنح الإعفاءات الدائمة على بعض المشاريع، وتعويضها بتخفيضات أو إعفاءات مؤقتة في مشاريع أخرى، حيث تستعمل في ذلك مبدأ الأولوية وفق شروط محددة<sup>3</sup>.

1-3- زمن وضع التحفيز: إن اختيار الزمن المناسب لتنفيذ سياسة التحفيز تعتبر شرطا أساسيا لنجاحها، إن المشروع وعند بداية نشاطه يحتاج إلى تكاليف عالية لتخطي مرحلة الانطلاق، ولذا فإنها تحتاج لأي مساعدة.

1-4- مجال تطبيق التحفيز: إن سياسة التحفيز لا تشمل على كل الأعوان الاقتصادية بل تقتصر على فئة معينة، إن الهدف من إتباع هذه الإستراتيجية هو النهوض ببعض القطاعات التي تعاني من الركود من جهة

<sup>3</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 93-250 (الجريدة الرسمية) العدد 69، ص 15.

،ومن جهة أخرى تحقيق الأهداف التنموية المسطرة ،فالتضحيات التي تقدمها الدولة،وان كانت تؤدي إلى إرهاق خزيرتها وضعف إيراداتها ،تمثل دفعا قويا للمستثمر لتوظيف الوفرة الضريبية في توسيع وتحقيق الفائض في المستقبل .

2- العوامل ذات الطابع غير الضريبي: تتمثل هذه في توفير الوسط الملائم الذي يهيئ ظروف نجاح سياسة التحفيز،هذا الوسط الذي تؤثر فيه عدة عوامل سياسية واقتصادية وأخرى تتعلق بالجانب التقني والإداري،كل هذه العوامل قد تشكل عائق يحول دون تحقيق هذه السياسة،هذه العوامل يمكن تبينها فيما يلي:

2-1- العامل السياسي: إن الاستقرار السياسي للبلد يعكس مدى الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي له،ولذلك فمن أهم الاهتمامات التي تشغل المستثمرين وخاصة الأجانب منهم،هو هذا الوضع الذي يكاد يتحكم وبصورة كبيرة في مدى نجاح أو فشل سياسة التحفيز.

2-2- العامل الإداري: توقف فعالية سياسة التحفيز على طبيعة المعاملات الإدارية نظرا لما تمارسه من تأثير على سرعة وفعالية إنجاز الإجراءات الضرورية في المعاملات.

2-3- العامل التقني: إن من بين شروط نجاح سياسة التحفيز الجبائي وجود هياكل تقنية متطورة تخلق بيئة ملائمة للاستثمار،إن البلدان التي تعاني من نقص في هذه الهياكل كطرق المواصلات وأجهزة الاتصالات ووجود مناطق صناعية متطورة،فهي بلا شك تقف عائقا أمام المستثمر.

2-4- العامل الاقتصادي:بالإضافة إلى كل المؤثرات السابقة،فكذلك الجانب الاقتصادي له أهمية بالغة في التأثير على سياسة التحفيز،فالمستثمر دوما يبحث عن الوسط الاقتصادي الملائم و المشجع للاستثمار والذي يتوفر على مختلف الضر وف المحفزة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلع القرن 20، وازدادت أهمية بعد الحرب العالمية، وأضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية مما جعلها تكون محل اهتمام للعديد من الاقتصاديين و المفكرين والمدارس الاقتصادية وكذلك دول العالم المتقدمة منها و النامية .

يعود السر في بروزه إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها، الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها غير انه بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .  
لهذا كانت الجزائر إحدى هاته الدول التي سارعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لماله من تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل .

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر، مصدرا هاما من مصادر التمويل للدول النامية، حيث يلعب كل منها دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتبارهما شكليين من أشكال التشفقات المالية الخاصة بمتوسطة وطويلة الأجل .

تعرفه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) على أنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأسمال أو قوة التصويت<sup>4</sup> حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فان حصة المستثمر يجب أن تكون من 10% فما فوق لكي يعتبر استثماره استثمار أجنبي مباشر، وبالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10% فانه في هذه الحالة يعد استثمار أجنبي غير مباشر ومع ذلك فالخط الفاصل بين الاستثمار المباشر وغير المباشر، ليس واضحا وغير متفق عليه فتعيش استراليا حيازة 25% على الأقل من حقوق الملكية يمثل استثمارا مباشرا على حين نجد الرقم 20% في فرنسا، و 10% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و السويد و ألمانيا.

أما تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة و رقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث عناصر رئيسية هي:

- المشاركة في رأس المال.
- إعادة استثمار الأرباح.

<sup>4</sup> \_ محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005، ص 03.

- القروض بين الشركات (الشركة الأم والشركات التابعة لها).

## المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي تتمتع بها المذكورة سلفا لا يتم بطريقة عفوية أو ارتجالية وإنما يخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل أو ما يسمى بمناخ الاستثمار وهذا ما يجب توضيحه فيما يلي:

1- مفهوم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: إن تسمية محددات مفردتها محدد ومصدرها حدد بمعنى عملية اخذ موقف عادة جازم وقاطع في قرار ما وعند إسقاط المعنى السابق على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نجدها تنفيذ الجوانب التي يأخذها المستثمر كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج.

ويعرف مناخ الاستثمار بأنه الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات<sup>5</sup>.

2- قياس مناخ الاستثمار: تكتسب استطلاعات رأي المستثمرين من خلال عينات مدروسة أهمية خاصة في تحديد مكونات المناخ الاستثماري في البلدان المعينة بالاستطلاع، وفي هذا الصدد، رصدنا تقريرا عن البنك العالمي<sup>6</sup> بعنوان قضايا نظام الإدارة العامة 2006، حيث أشار هذا التقرير إلى أن هناك 6 عوامل رئيسية تحمل المتعامل الأجنبي على اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه في بلد ما، وهي على الترتيب:

الوصول إلى الأسواق، تكلفة اليد العاملة، درجة تأهيل اليد العاملة، استعداد البلد لاستقبال المستثمرين الأجانب، الإطار القانوني، الاستقرار السياسي للبلد.

أما العوامل الثانوية في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه في دولة ما فهي أربعة عوامل: الموارد الطبيعية خارج المحروقات، البنى التحتية، الحصول على القروض البنكية المحلية، الخصوصيات الثقافية.

## المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

<sup>5</sup> \_ يعقوب علي جانفي وعلم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 301.

<sup>6</sup> \_ جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 240، من 20 إلى 26 سبتمبر 2006، ص 09.

1- **شركة متعددة الجنسيات:** تعرف أيضا بالشركات العابرة للقارات، حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو كلاهما، وهي تعني وجود شركة ذات إمكانيات مالية وإدارية كبيرة، تحاول مد نشاطها إلى خارج إقليم الدولة الذي توجد فيه الدولة الأم، فتقوم بإنشاء شركات تابعة أو وليدة في دولة أخرى، ويكون لهذه الأخيرة استقلالها القانوني عند الشركة الأم المنشئة لها، حيث تخضع الشركة الوليدة للنظام القانوني السائد في الدولة المضيفة وتكتسب جنسيتها، لكن يبقى ولائها الاقتصادي للشركة الأم التي تباشر عليها الرقابة والسيطرة والتوجيه<sup>7</sup>.

2- **الشركات المشتركة (الاستثمار المشترك):** حيث تعني مشاركة احد أو بعض المستثمرين في الدولة المعنية مع شركاء من دولة أخرى، ويفضل المستثمر الأجنبي توفر شركاء قادرين ماليا في الدولة المضيفة حتى لا يتحمل مخاطر استثمار هائلة قد يتحملها هو نفسه دون غيره<sup>8</sup>.

3- **الاستثمار في إنشاء فرع للشركة الدولية:** نظرا لوجود الفائض في المخزون، وبحثا عن فتح أسواق جديدة بغرض تحقيق أرباح إضافية تسعى الشركات الدولية إلى إنشاء فروع جديدة لها في دول مختلفة<sup>9</sup>.

4- **وكلاء التوزيع:** حيث تقوم الشركات الدولية بوضع وكلائها في العديد من الدول بهدف توزيع منتجاتها على أساس بضاعة أمانة مقابل عمولة وينتشر هذا النوع من الاستثمار في قطاعات السيارات و الآلات الثقيلة

5- **الاستثمار في الفروع ( أو ما يسمى بحق الامتياز):** الاستثمار في الفروع يعني أن تقوم الشركات العملاقة و الناجحة ببيع خبرتها المتكاملة في احد الأنشطة للدولة المضيفة مقابل عمولة أو رسم، إضافة إلى نسبة سنوية من الأرباح الصافية وذلك شريطة الالتزام بالاسم التجاري والعلامة التجارية ومواصفات المنتج

6- **الاستثمار في عملية تسليم المفتاح:** ويقصد بهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية انتهاء دور المستثمر الدولي وقت الانتهاء من بناء المشروع وتسليم مفتاح تشغيله للبلد المضيف

7- **عقود الإدارة:** تعد عقود الإدارة احد أشكال الاستثمارات الأجنبية، حيث تقوم الدولة المضيفة بانتهاج هذا الأسلوب الجديد في الإدارة

8- **الاستثمار في الإنتاج الدولي:** و يقصد بالإنتاج الدولي عمليات الإنتاج و التجميع التي تتم في دولة ما لصالح دولة أخرى ويلجأ لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي بدافع الاستفادة من المزايا النسبية في

<sup>7</sup> \_ صفوت احمد عبد الحفيظ ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص ، دار المطبوعات الجامعية 2006 ، ص 38.

<sup>8</sup> \_ فريد النجار ، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، 2000 ، ص 25.

<sup>9</sup> \_ مرجع نفسه ، ص 26.

الدولة المضيفة، مثل انخفاض أسعار المواد الخام و الأجور أو القرب من أسواق التصدير، أو وفرة العمالة الماهرة<sup>10</sup>.

### المبحث الثالث : الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر:

#### المطلب الأول : الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار حسب القانون الضريبي العام:

تشتمل هذه الامتيازات مجموعة من الإجراءات الضريبية، تكون مدججة ضمن القوانين الضريبية و المالية، ويمكن تقديم قراءة لأهمها :

#### 1- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات (IBS) : من أجل تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات

ثم تخفيض الضريبة على أرباح الشركات، تحدد نسبة الضريبة (IBS) كما يلي:

- 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد و البناء و الأشغال العمومية وكذا للأنشطة السياحية .
- 25% بالنسبة للأنشطة التجارية و الخدمات .
- 25% بالنسبة للأنشطة المختلطة<sup>11</sup>.

#### 2 - الإعفاء الدائم عن الضريبة على أرباح الشركات (IBS) : تعفى من هذه الضريبة كل من :

- المؤسسات التابعة لحماية الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا الهياكل التابعة لها .
- الإيرادات المحققة من قبل الفرق و الأجهزة الممارسة لنشاط مسرحي .
- صناديق التعاون الفلاحي.
- تعاونات الفلاحين لتمويل و الشراء .

#### 3 - إعفاء الضريبة الجزافية (IFU) : تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة :

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها.
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية
- الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطهم حرفيا فنيا<sup>12</sup>.

#### 4 - حقوق الطابع : تعفى من حق الطابع حقوق الدخول إلى حدائق الحيوانات و المتاحف<sup>13</sup>.

<sup>10</sup> \_ فريد النجار ، مرجع سبق ذكره ، ص28.

<sup>11</sup> \_ المادة 05 من قانون المالية التكميلي 2008 المعدلة لأحكام المادة 150 من ق، ض ، م ، ر ، م.

<sup>12</sup> \_ المادة 13 ، قانون المالية التكميلي 2008 المعدلة لأحكام المادة 282 مكررة من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم الممثلة .

<sup>13</sup> \_ المادة 16 ، قانون المالية التكميلي 2008 ، المعدلة لأحكام المادة 102 من قانون الطابع .

5 - إعفاءات في مجال الرسم على القيمة المضافة (TVA): تعفى من الرسم على القيمة المضافة كل من:

- الأسمدة المركبة، الأسمدة الازوتية و الفوسفاتية و الفوسفوبوتاسية وكذا المواد المتعلقة بنمو النباتات و المواد التي تدخل في صناعة أغذية المواشي .
- مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض التجاري .
- تعفى من الحقوق والرسم المواد الكيميائية و العضوية المستوردة من قبل صانعي الأدوية ذات الاستعمال البيطري .

6 - إعادة استثمار الأرباح: يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاء أو التخفيض في الضريبة على أرباح الشركات في إطار نضام دعم الاستثمار، حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات من أجل 4 سنوات، ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام تحفيزي.

7 - نظام الإهلاك : يطبق و بقوة القانون نظام الإهلاك المال الخطي على كل التثبيات، كما يطبق الإهلاك المالي التنازلي على المباني و المحلات التي تستعملها مؤسسات القطاع السياحي في ممارسة نشاطها السياحي، كما يطبق أيضا سنويا على القيمة المتبقية للملك الواجب اهتلاكه ماليا<sup>14</sup>.

المطلب الثاني : الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار حسب قوانين المالية

1 - الامتيازات الجبائية الممنوحة في قانون المالية 2009 : تم عبر هذا القانون مواصلة الاستثمارات في سياسة التحفيزات و الإعانة الجبائية الموجهة لفائدة الاستثمار.

### 1\_1: التحفيزات الجبائية لفائدة الاستثمار :

— إعفاء نواتج وفوائض القيم ، الناتجة عن التنازل عن الأسهم والأوراق المماثلة المسجلة في تسعيرة البورصة<sup>15</sup>.

— إعفاء العمليات المتعلقة بالقيم المنقولة المسجلة في تسعيرة البورصة أو المتداولة في سوق المنظمة من حقوق التسجيل وذلك لمدة 05 سنوات ابتداء من 01 جانفي 2009

— إعفاء الشباب المستثمر المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر من الضريبة على الدخل الإجمالي وذلك لمدة 05 سنوات

<sup>14</sup> المادة 07 ، قانون المالية التكميلي 2008 المعدلة و المتممة للمادة 174 من ق ، ض ، م ، ر ، م .  
<sup>15</sup> وزارة المالية ، رسالة المديرية العامة للضرائب ، نشرة شهرية ، عدد 37 ، جانفي 2009 ، ق ، م ، ص 06.

\_\_ إنشاء صندوق يملك الاستعمال وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك في إطار البرنامج المعنون  
ALGERIEE\_2013

\_\_ منح الضمان لتغطية مخاطر التمويل المقدم من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمار<sup>16</sup>.

## 2\_1: إجراءات تبسيط وتحقيق النظام الجبائي :

\_\_ تأسيس تخفيض جزائي في حدود 10% بالنسبة للنفقات المصروح بها غير المبررة لفائدة الخاضعين للضريبة التابعين لنظام التصريح المراقب<sup>17</sup>.

\_\_ إلغاء الضريبة على فوائض القيم المطبقة على عمليات التنازل على الأملاك المبنية وغير المبنية، المنجزة بصدد التحويلات العقارية من طرف الخواص

\_\_ تبسيط إجراءات تسديد الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وإلغاء الجداول

\_\_ تأسيس طريقة الدفع الفصلي للحقوق الفردية، الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، الأجور الرسم على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين للنظام المبسط ونظام التصريف المراقب

\_\_ تخفيض نسبة الزيادة في الحقوق المطبقة في مجال رقم الأعمال بنسبة 100% في حالة استعمال الطرق التديسية

## 2\_ الامتيازات الجبائية الممنوحة في قانون المالية لسنة 2010:

2\_1\_ امتيازات لفائدة الاستثمار: جاءت أحكام قانون المالية لسنة 2010 بتعديلات لصالح الشباب منشئ المؤسسات المصغرة فيما يتعلق بالامتيازات الجبائية، تمديد فترة الإعفاء ل:

\_\_ الضريبة على أرباح الشركات IBS

\_\_ الضريبة على الدخل الجمالي IRG

\_\_ الضريبة على النشاط المهني TAB

بستتين عندما يتعهد الشاب صاحب المشروع بخلق ثلاثة مناصب شغل على الأقل، لمدة غير محددة.

<sup>16</sup> نفس المرجع، ص 06.

<sup>17</sup> المادة 05 من ق، م 2009 المعدلة لأحكام المادة 235 من ق، ض، م، ر، م.

2\_2\_ إعفاءات فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات: تعفى فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن أو الحصص الاجتماعية المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين ، من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) عندما يعاد استثمار مبالغها

2\_3\_ مناطق الجنوب: تستفيد المداخيل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيين أو الشركات في ولايات ايليزي، تندوف، ادرار أو تمنراست، ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات وقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو ضريبة أرباح الشركات (IBS) وذلك بصفة انتقالية لمدة 05 سنوات، ابتداء من 01 جانفي 2010<sup>18</sup>.

2\_4\_ حقوق التسجيل: تعفى الدولة من جميع حقوق التسجيل فيما يخص العقود المتعلقة بالمبادلات وعمليات الشراء والتنازل على الأموال من كل نوع، وكذلك المتعلقة باقتسام هذه الأموال مع الخواص<sup>19</sup>.

## 2\_5 امتيازات جبائية أخرى :

— تعفى من الرسم على القيمة المضافة (Tva) والضريبة على أرباح الشركات (Ibs) والرسم على النشاط المهني (Tap) الأنشطة المتعلقة بالوسائل الكبرى والمنشآت الدفاعية

— تعفى من الرسم على القيمة المضافة (Tva) الأسمدة الازوتية والفوسفاتية والبوتاسية والأسمدة المركبة، ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون والى غاية 31 ديسمبر 2014

— تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (Ibs)

— حواصل وفوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم والأوراق المماثلة المحققة في إطار عملية الدخول للبورصة<sup>20</sup>.

## المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة في قانون الاستثمار:

وضعت الجزائر منذ الاستقلال عدة قوانين استثمار، ومن أهمها:

<sup>18</sup> المادة 15 من ق، م 2010 المعدلة لأحكام المادة 06 من ق، م 2000 المعدلة للمادة 16 من ق، م 2005.

<sup>19</sup> المادة 16 من ق، م 2010 المعدلة لأحكام المادة 271 من قانون التسجيل.

<sup>20</sup> المواد 32، 29، 48 من ق، م 2010.

1\_ قانون الاستثمار رقم 01\_03 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422هـ الموافق ل: 20 أوت 2001م الذي يتعلق بتطوير الاستثمار:

ضمن هذا القانون تحولت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (APSI) لتصبح باسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) منذ 2001.

ويقصد بالاستثمارات في مفهوم هذا القانون<sup>21</sup>:

\_ اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

\_ المساهمة في رأس مال المؤسسة.

\_ استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

وعلى هذا الأساس سنقوم بدراسة الامتيازات الجبائية التي منحها القانون.

## 1\_1\_ المؤسسات التي تستفيد من الامتيازات الجبائية:

\_ الأشخاص المعنويين وشركات الأشخاص.

\_ شركة (EURL)، شركة الأسهم، شركة رؤوس الأموال (SARL)، شركة التوصية بالأسهم.

## 1\_2\_ طبيعة الامتيازات الجبائية الممنوحة: حسب هذا القانون هناك نظامين لمنح الامتيازات

الجبائية، نظام عام ونظام قانوني:

● **النظام العام:** بالإضافة إلى التحريض الجبائي ضريبة جمركية منصوص عليها في القانون العام

، المستثمر المحدد في المادة 1، 2 من قرار رقم 01، 03 المؤرخ في 20\_08\_2001 يستفيد من الامتيازات

الجبائية التالية:

\_ تطبيق نسبة منخفضة من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة والداخلية مباشرة في إنجاز الاستثمار.

\_ إعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) على السلع والخدمات الداخلية مباشرة في إنجاز الاستثمار.

<sup>21</sup> \_ مرجع نفسه.

\_\_ إعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل لكل الممتلكات الملموسة المنفذة في إطار الاستثمار .

● **النظام القانوني:** ولقد تضمن نظامين,

\_\_ نظام يطبق على الاستثمارات التي تنجز في منطقة ضرورية ترقيتها.

\_\_ نظام يطبق على الاستثمارات التي تقدم نفع خاص للاقتصاد الوطني.

2\_ قانون الاستثمار رقم 06\_08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1429هـ، الموافق لـ: 15 جويلية سنة 2006 المعدل والمتمم لقانون الاستثمار رقم 01\_03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ: 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار: جاء هذا القانون من أجل تعديل وتتميم بعض الأحكام التي ينص عليها قانون الاستثمار 03/01 .

زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في الفقرتين 01 و 02 من المادة 02 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 من الامتيازات التالية :

● **مرحلة الانجاز:** وتشمل على:

\_\_ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة و المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

\_\_ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة ، المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

\_\_ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني .

● **مرحلة الاستغلال:** ولمدة 3 سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر \_\_ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.

\_\_ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAB.

## خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى آلية التحفيز الجبائي ، إذ يعتبر عاملا مهما في الاقتصاد ، فالتفكير في إيجاد حلول للنهوض والارتقاء بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي جعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة الاغرافية ، فهي تتحمل خسائر وأعباء من اجل تسهيلات تقدمها لتشجيع الأفراد على اقتناء الاستثمارات

، خاصة وأن لديهم تخوف اتجاه المصالح الضريبية ، كما أن الدولة عند تقديمها لمجمل الامتيازات و التحفيزات تقوم بتنظيمها في شكل قوانين ، حيث أن هناك امتيازات تمنح في إطار قوانين مالية التي تصدر كل سنة إن لزم الأمر ، وامتيازات تمنح في إطار قوانين الاستثمار التي تصدر كل خمس سنوات.

## الفصل الثاني:

# أثر التحفيز الجبائي

## ودوره في جذب

## الاستثمار الأجنبي

## المباشر

تمهيد:

اقتنعت الدول النامية بضرورة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كوسيلة بديلة لوسائل التمويل التقليدية التي تسببت في مشاكل متعددة كارتفاع المديونية وارتفاع نسب البطالة، ونتيجة لهذا الاقتناع سعت هذه الدول إلى تهيئة مناخها وجعله أكثر جاذبية عن طريق عدة عوامل والتي نجد من بينها الحوافز الضريبية،

حيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فكثيرا ما نسمع عن المنافسة الضريبية بين الدول سعيا منها لإغراء المستثمر الأجنبي.

وتعتبر كل من تونس والجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتهيئة مناخها الاستثماري حتى تستطيع استقطاب أكبر قدر من النفقات الاستثمارية، وللبحث عن سبل تفعيل الحوافز الضريبية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنقسم الفصل إلى 03 مباحث:

**المبحث الأول: مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

**المبحث الثاني: أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

**المبحث الثالث: سبل تفعيل أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

**المبحث الأول: مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تسعى دول العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مستخدمة في ذلك عدة أساليب من أهمها الضرائب، والاعتماد على هذا الأسلوب أدى إلى ظهور ما يسمى بالتنافس الضريبي بينها، غير أن هناك جدال حول مدى تأثير الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## المطلب الأول: مفهوم حوافز الاستثمار وأنواعه:

هي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي<sup>22</sup> كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة، وبالتالي تأتي حوافز الاستثمار لتحقيق هذه الأهداف. ويمكننا تعريف حوافز الاستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة (كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها... إلخ).

إن حوافز الاستثمار على اختلاف أنواعها على سبيل الإجمال لا الحصر هي سبعة:

- درجة انفتاح اقتصادي عالية.
- السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على التنبؤ.
- استقرار الأحوال القانونية والاقتصادية.
- أسعار الصرف مستقرة نسبيا.
- هيكل ضريبي يشجع على تمويل الاستثمار ولا يعطي مزايا أكثر للتمويل بالعجز.
- وجود بنى أساسية وتشجيع القطاع الخاص في دخول هذا المجال خاصة مجالات الصحة والتعليم باعتبارهما يساهمان في تحسين إنتاجية العامل بصورة قابلة للاستمرار.
- قوى عاملة مؤهلة ماهرة ومتعلمة.

## المطلب الثاني: مكونات الحوافز الضريبية:

سنتناول فيما يلي أهم مكونات الحوافز الضريبية وتشتمل:

**1- الإعفاء الضريبي:** هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة<sup>23</sup>، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه

<sup>22</sup> - غنية غايي، محددات استقطاب الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، (رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة)، الجزائر، 2004، ص 70.

<sup>23</sup> \_ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2005، ص2، ص173.

الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين إلى خمسة سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول، وفي بعض الدول الأخرى كالسنغال يمنح الإعفاء الضريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال الفترة الزمنية المحددة إلى أن يصل مجموع أرباحه 100% من قيمة رأس المال المستثمر عندها ينتهي الإعفاء حتى وان لم تنته الفترة الزمنية للإعفاء الضريبي غير أن طريقة الإعفاء الضريبي يشوبها العديد من المشاكل و العيوب منها :

\* مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع ام من تاريخ بدء الإنتاج.

\* عند تحقق أرباح ضئيلة عن المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل.

\* لجوء المستثمر إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإعفاء الضريبي خاصة إذا كان المشروع تجاريا أو صناعات استهلاكية، وربما إنشاء مشروع آخر جديد للتمتع من الإعفاء من جديد في نفس الدولة أو الانتقال لدول أخرى ليتمتع بإعفاء جديد.

**2-التخفيضات الضريبية:** هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

ومن وجهة نظرنا فان التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية:

- أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة الشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل.
- أن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي الطويل.

**3- المعدلات التمييزية:** ويقصد بها تصميم جدول الأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في

تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح<sup>24</sup>.

**4- نظام الإهلاك:** يعتبر الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للاهلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الإهلاك المطبق وكلما كان قسط الإهلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة اقل.

**5- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتناع الآثار الناجمة على تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس مال المؤسسة.

### المطلب الثالث: مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يثار جدل كبير حول مسألة ما إذا كانت الحوافز الضريبية تعتبر كأداة فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه، وكما ذكرنا سلفا إذا كان للحوافز الضريبية دورا في تعظيم الأرباح فهل هذا كافي لان تكون عامل مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

<sup>24</sup> \_ محمد إبراهيم مادي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990\_2002)، (رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة)، الجزائر، 2004، ص19.

ذهبت العديد من الدراسات مثل هيلينر(1973)، ويلي(1986)، وورولف(1993) إلى إعطاء حوافز الاستثمار التي توفرها الدولة المضيفة اهتمام أكبر واهم أشكال حوافز الاستثمار تتمثل في الحوافز الضريبية.

ولكن خلال المناقشات والمفاوضات الخاصة بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف(MAI) والتي جرى الإعداد لها في إطار أعمال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، أبدى بعض الخبراء تشككهم حول مدى فعالية الحوافز الضريبية كعنصر مؤثر في القرارات طويلة الأجل للشركات المتعددة الجنسيات، وكذا انتقاد بعض المنظمات الدولية وأعضاء(OECD)، المغالاة في منح الإعفاءات والحوافز الضريبية وإنها تعتبر إهدار للموارد المالية للحكومات، بالإضافة إلى أن الحوافز تعطي ميزة للدول الغنية التي تستطيع تقديمها، وعلى الجانب الآخر فقد طالبت بعض الدول والتي دعيت لحضور المناقشات بضرورة الحوافز وذلك لتعويض ارتفاع درجة المخاطر في الدول خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كذلك فإن تجارب العديد من البلدان النامية في منح الحوافز والإعفاءات الضريبية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تبلغ أهدافها وتعط ثمارها فكثيرا ما تنطوي التشريعات الضريبية على تفضيل المستثمرين الجدد، بالإضافة إلى أن الإعفاءات الضريبية غالبا ما تمنح عن طريق إجراءات إدارية معقدة تشجع على الفساد الإداري، وبالتالي فإن دور الإعفاءات الضريبية يمثل أعباء إضافية بالنسبة للمستثمر.

هذا وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن اغلب قرارات الاستثمار لا تتأثر بالحوافز الضريبية ومنها<sup>25</sup>:

- دراسة lim(1983): ولقد اكتشف تواجد علاقة عكسية بين الحوافز المالية (ومن ضمنها الحوافز الضريبية) وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة Shah toyه (1978): وهي نفس النتيجة التي توصل إليها Lim وبرر ذلك بأن العلاقة عكسية هي نتيجة التعويض الوهمي الذي يمارس تأثيره عندما تحاول الدول المضيفة استخدام الحوافز للتغطية على نقص الموارد والتنمية الاقتصادية.
- إن دراسة Shah toyه (1978) توصلت إلى أن الحوافز الضريبية لا تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الدول المضيفة تستعملها كستار لتغطية عوامل أخرى لها دور أكبر في قرار الاستثمار.

<sup>25</sup> \_ عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص215.

كذلك فان الحوافز الضريبية في تقديرنا الخاص قد فقدت الكثير من أهميتها وهذا راجع لاعتبارها شيء مفروغ منه، فهذه الحوافز مطبقة في كافة دول العالم بدون استثناء، وهي بهذا الشكل شيء متوفر وليس نادر وكمثال على ذلك ليست كل الدول تملك حجم سوق كبير، لكن كل الدول تطبق نظام للحوافز الضريبية. ولكن لا يعني هذا عدم الاهتمام بتقديم الحوافز الضريبية، فهي تعمل في جو من التفاعل بينها وبقية عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسية، وهي بهذا الشكل لا تلعب دورا حاسما في اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما ولكنها مكملة له.

## المبحث الثاني: أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لمعرفة أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يجب التطرق إلى:

المطلب الأول: الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر وتونس:

### 1- الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر:

لقد تزامن الإصلاح الضريبي بالجزائر لسنة 1992 مع الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر، وتجسد ذلك من خلال تعديل قوانين الاستثمار التي قامت بإعطاء المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي مجموعة من الامتيازات كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي.

### إجراء دعم الاستثمار (الحوافز الضريبية):

استنادا إلى المادة التاسعة (09) من الأمر 01-03 المذكور سابقا، قد نص النظام العام على جملة من الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين، يمكننا إيجازها فيما يلي:

#### \*مرحلة بدء الإنجاز: يستفيد المستثمر من الحوافز التالية:

أ- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة.

ب- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات.

ج- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

أما فيما يخص النظام الخاص فقد تم منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، بالإضافة إلى الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني لا سيما عند استخدام تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة، وفيما يلي إيجاز للمزايا الممنوحة:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

#### \*مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

أ-الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزائي (VF) ومن الرسم على النشاط المهني (TAB)

ب - الإعفاء لمدة (10) سنوات إبتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ج - منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز واجل الإهلاك.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تضمن الأمر: 01-03 المؤرخ في: 2001/08/20 مزايا أخرى أهمها:

أ - تقليص الأجل الممنوح لووكالة تطوير الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة.

ب - عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، وبين المستثمر العمومي وبين المستثمر الخاص وبين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، بحيث يحظى كليهما بمعاملة عادلة ومنصفة.

ج - في حالة عدم التوصل، عن طريق الجهات الفضائية الجزائرية إلى تسوية مرضية للنزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، يمكن لجوء المستثمر الأجنبي إلى هيئات التحكيم الدولية.

ويمكن الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 1996، والمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة، وكذا مادة 309 من قانون الضرائب قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدرن سلعاً وخدمات إلى الأسواق الخارجية نذكر منها:

أ\_ إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة (05) سنوات.

ب\_ إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزائي(VF) بصورة مؤقتة لمدة (05) سنوات.

ج\_ إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر ب: 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية وتلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع.

2- الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس:

## مزايا وحوافز الاستثمار في تونس:

بغرض تحفيز الاستثمار ودفع المسار التنموي اعتمدت تونس خلال السنوات العشرة الأخيرة عددا من الإجراءات والتدابير كان من أبرزها إصدار قانون موحد للاستثمار سنة 1993، والذي عانى معظم القطاعات باستثناء أنشطة الخدمات المالية، والطاقة والمناجم والتجارة الداخلية، وقد اشتمل هذا القانون على العديد من الحوافز حسب عدد من الأولويات نذكر منها: التصدير، والتنمية الجهوية، والتنمية الزراعية، وحماية البيئة، وتطوير التكنولوجيا، ومساندة التنمية في ميادين التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، والصحة، والثقافة.

وفيما يلي نتناول أهم المزايا والحوافز المعتمدة<sup>26</sup>:

### أ- الحوافز الممنوحة للتنمية الجهوية: حيث اشتملت على ما يلي:

- 1- الطرح الكلي للمداخيل والأرباح من أساس الضريبة خلال العشر سنوات الأولى وطرح نسبة 50% منها خلال العشر سنوات الموالية.
- 2- مساهمة الدولة في تحمل المصاريف الناتجة عن أشغال البنية التحتية.
- 3- تتراوح منحة الاستثمار بين 15 و25 % من تكاليف المشروع حسب موقعه.
- 4- تتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للنظام الاجتماعي لمدة خمس سنوات إبتداء من الدخول في طور الإنتاج.

### ب- الحوافز الممنوحة للنهوض بالتصدير: وقد اشتملت على ما يلي:

- 1- إعفاء التاجر من الرسوم والضرائب الموظفة على المواد الأولية والمواد النصف مصنعة والخدمات الضرورية للإنتاج.
- 2- الطرح الكلي للأرباح من الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى، ويصبح هذا الطرح 50 % ابتداء من السنة 11 ولمدة غير محددة،

3- الإعفاء الكلي للمداخيل والأرباح التي يقع استثمارها من أساس الضريبة.

4- إمكانية التسويق في تونس 20 % من رقم المعاملات التصدير.

### ج- الحوافز الممنوحة للتنمية الفلاحية: وتمثل أساسا فيما يلي:

<sup>26</sup> <https://www.apia.com.tn/ar/index.php>, consultée le 25/04/2016

1- طرح كل المداخيل والأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات من أساس الضريبة خلال العشرة (10) سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول في طور الإنتاج

2- يستفيد الاستثمار من منحة قدرها 7 % من تكاليف المشروع

3- تتحمل الدولة مصاريف البنية الأساسية بالنسبة للاستثمار المنجزة لتهيئة مناطق تربية الأسماك والأحياء المائية، أو لتهيئة مناطق الري بالمياه الساخنة

4- منح 8% لفائدة المشاريع المنجزة بالمناطق ذات الظروف الصعبة.

#### د- الحوافز لمساندة التنمية:

1- الإعفاء من الرسوم الجمركية ومعلوم الاستهلاك وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا

2- طرح الأرباح من أساس الضريبة على الدخل في حدود 50%

3- تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يتعلق بالمداخيل والأرباح.

#### هـ- الحوافز الممنوحة لحماية البيئة:

1- الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية، وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك.

2- طرح نسبة 50 % من المداخيل والأرباح الصافية الخاضعة للضريبة.

3- تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يتعلق بالمداخيل والأرباح.

4- منحة استثمار بنسبة 20 % من تكاليف المشروع.

بالإضافة إلى ما سبق عملت الجهات الوصية في تونس على منح العديد من التسهيلات والضمانات للمستثمر الأجنبي، تتلخص أساسا في:

- حرية تحويل الأرباح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة.

- حماية حقوق الملكية الصناعية.

– عدم الازدواج الضريبي.

– الاعتراف بإقرارات التحكيم الأجنبي وتنفيذها.

– تغطية المخاطر غير التجارية.

أن سلسلة الإجراءات والتدابير المعتمدة في تونس، مكنت من زيادة تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قفز من 668 مليون دولار عام 1998 إلى نحو 821 مليون دولار عام 2002، كما تطورت الاستثمارات العربية في تونس بمعدلات دولار من دولار فيما وصلت عام 2002 نحو 75 مليون دولار، لقد مكنت هذه الاستثمارات من أحداث أزيد من 154 مؤسسة برأس مال عربي، حيث تنقسم إلى 50 مؤسسة مصدرة كلياً، 104 مؤسسة مصدرة جزئياً ويستقطب قطاع السياحة أهم قسط من الاستثمارات بنسبة 68 %، يليه قطاع الصناعة بنسبة 28 %، ثم قطاع الفلاحة 6 %.

لقد استطاعت هذه الاستثمارات من توفير نحو 14612 منصب شغل، يساهم قطاع السياحة بأوفر قسط فيها، كما تساهم الاستثمارات العربية في تنشيط السوق المالية حيث بلغت هذه الاستثمارات في هذا المجال 30,6 مليون دولار عام 1998، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تقوم به المؤسسات البنكية المشتركة التونسية العربية في تطوير الاستثمارات الأجنبية والعربية بتونس عن طريق تشخيص المشاريع وعرضها على المستثمرين العرب والأجانب للإنجاز في شكل شراكة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن القطاعات التي يمكن أن تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي والعربي تعتبر قطاعات واعدة تتوزع على الصناعة، والزراعة، والخدمات، والسياحة.

كما أن انفتاح تونس على محيطها الإقليمي في إطار الشراكة الأورو متوسطية وارتباطها بعدد من الاتفاقيات التجارية التفاضلية مع الدول المغاربية والعربية، فضلاً عن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، قد مكنتها من تحقيق مناخ ودي اتجاه المستثمرين الأجانب، حيث جاء في التقرير الذي أعدته الندوة الاقتصادية العالمية بدافوس (DAVOS) لسنة 1998 حول القدرة التنافسية في إفريقيا، إن تونس تحتل المرتبة الثانية في هذا المجال بعد جزر الموريس باعتبار النمو الاقتصادي، ومستوى الدخل ومؤشرات الموارد البشرية، علاوة على هذا صنفت تونس كأفضل بلد إسناداً إلى أربعة وعشرين مؤشراً من مجموع ستة وثمانين تم اعتمادها في التقرير المذكور، تخص أساساً الانفتاح الاقتصادي ومستوى البنية الأساسية ومؤشرات الموارد البشرية بالإضافة إلى الإطار القانوني والمؤسسي.

وبشهادة المؤسسة الأمريكية The Heritage Foundation صنفت تونس خلال عام 2002 ضمن الدول ذات الاقتصاد الحر شبه الكامل، حيث رتبت الأولى إفريقيا، والسابعة عربيا، والثامنة وستون عالميا.

### المطلب الثاني: مقارنة بين الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الجزائر وتونس:

منذ أن باشرت السلطات الجزائرية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، تم تعديل العديد من القوانين التي تصب في هذا الاتجاه، ويعتبر قانون ترقية الاستثمار الصادر في نهاية 1993 احد أهم هذه القوانين، ولكن المرسوم التشريعي رقم 12/93 خلف نتائج سلبية، حيث أن التجربة دلت على بعض النقائص والقصور فيها، طالما انه لم يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه، إذ

بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (A.N.D.I) التي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10% فقط<sup>27</sup>.

لذلك جاء الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي رقم 12/93 من مآخذ.

وفي محاولة لمعرفة مكانة الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر بما هو سائد دوليا، فضلنا إجراء مقارنة على الأقل بإحدى دول الجوار وهي تونس والحكمة من هذا الاختيار هي أن تونس دولة عربية وهي في نفس الوقت دولة نامية مثلها مثل الجزائر، هذا بالإضافة إلى إن التجربة التونسية تعد من التجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لعب قانون الاستثمار رقم 93 لسنة 1993 دورا بارزا في هذا المجال:

**1- الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الجزائر في ضوء الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار:** استنادا إلى المادتين 09 و 10 من الأمر والنظام الاستثنائي (الخاص)، وذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة، لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة، وحماية الموارد الطبيعية، وإدخال الطاقة، والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة.

وفيما يلي إيجاز لأهم الحوافز الضريبية، وشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين:

- **النظام العام للحوافز:** يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله، وتستفيد الاستثمارات من:
  - تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
  - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
  - الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- **نظام الاستثناءات:** يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال، وهذا كما هو موضح فيما يلي:

<sup>27</sup>- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 135.

في مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0,2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال، تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي، ومن الرسم على النشاط المهني.
  - إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
  - منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.
- وتجدر الإشارة انه في جويلية 2006، تم إصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار يعدل ويتم الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

ويؤسس هذا النص الجديد منظومة جديدة وتوسيعا للامتيازات، ومنها الحوافز الضريبية غير أننا لن نركز عليه لان آثاره على الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون مستقبلية، لذلك سنكتفي بالتركيز على الحوافز الضريبية الممنوحة في ضوء الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

## 2- الحوافز الضريبية المقدمة من طرف تونس: تضمن التشريع التونسي الحوافز الضريبية التالية:

- \* اغلب القطاعات معفاة من الرسوم الجمركية فيما يخص المواد والتجهيزات التي ليس لها مثيل مصنوع محليا.
- \* توقيف العمل بضرية القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا.
- \* يمكن للمؤسسات المصدرة كليا أن تستورد بكل حرية المواد اللازمة لإنتاجها بشرط التصريح (الإقرار) بها لدى مصلحة الجمارك ويقوم هذا التصريح مقام سند الإعفاء.
- \* تنتفع المؤسسات التي تحقق عملية تصدير بشرط مسك محاسبة قانونيا طبقا لأحكام المجلة التجارية:

- استرجاع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المستخلصة على المواد الأولية والمواد نصف المصنعة المستوردة او التي يتم اقتناؤها من قبل المؤسسة بالسوق المحلي لصنع مواد ومنتجات معدة للتصدير.
- استرجاع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المستخلصة على مواد التجهيز المستوردة وغير المصنوعة محليا بعنوان الحصص المصدرة.

\* يمكن للمؤسسات الصناعية المنتجة لمواد التجهيز (السلع الرأسمالية) أن تتنفع بالمواد الأولية والمنتجات أو اللوازم المعدة لصناعة هذه المواد والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا بنفس الإعفاءات المطبقة على مواد التجهيز المستوردة على حالها.

تضمن التشريع التونسي كذلك عدة إعفاءات ضريبية فيما يلي أهمها:

- لمدة عشر سنوات خاصة بمشاريع التنمية الفلاحية.
- لمدة عشر سنوات ونسبة 50% خلال العشر سنوات الموالية خاصة بمشاريع التنمية الجهوية.
- لمدة عشر سنوات ونسبة 50% لمدة غير محددة الخاصة بالمشاريع ذات الأداء التصديري.
- لمدة خمس سنوات أخرى عندما يكتسي المشروع أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.
- الإعفاء بنسبة 50% للأرباح المتأتية من مشاريع البنية الأساسية التي تنجز من مؤسسات الأشغال العامة والبحث العقاري بمناطق التنمية الجهوية، وكذلك المشاريع المنجزة المتعلقة ببرامج السكن الاجتماعي وتهيئة مناطق الأنشطة الفلاحية والسياحية والصناعية وبناءات الأنشطة الصناعية المواد.
- تعفى من رسوم التسجيل والطابع الجبائي عقود الإحالة بمقابل بين غير المقيمين للمساكن السياحية المنجزة في نطاق مشاريع سياحية والتي وقع اقتناؤها بعملة أجنبية قابلة للتحويل.
- اختيار نظام الاستهلاكات المتناقصة.
- الإعفاء لـ 35% من الأرباح المكتتب بها في أي من المؤسسات الجديدة أو الزيادة في رأسمالها أو في صلب نفس المؤسسة ويرتفع الإعفاء لـ 50% في مشاريع حماية البيئة ومشاريع الخدمات الاجتماعية ويرتفع لـ 100% في مشاريع التنمية الفلاحية والتنمية الجهوية ويستوجب الانتفاع بهذا الامتياز الالتزام بعدة شروط من ضمنها مسك محاسبة قانونية.

### 3- مقارنة الحوافز المقدمة من طرف الجزائر وتونس: بعد عرض مختلف الحوافز الضريبية الممنوحة في

الجزائر وتونس، سنقوم بمقارنة بينهما من خلال العناصر التالية:

\* فيما يتعلق بحافز الإعفاء من ضرائب الدخل وضرائب الأرباح على الشركات: نجد أن الجزائر هي الأضعف وبمدة إعفاء من ضرائب الدخل وضرائب الأرباح على الشركات تقدر بـ 10 سنوات من النشاط الفعلي، وهذا خاص بالمشاريع الاستثمارية التي تكون في مرحلة الاستغلال وتندرج ضمن النظام

الاستثنائي، حيث تونس أفضل حيث تتمتع بمجموعات كبيرة من المشاريع لإعفاء لمدة 10 سنوات وبنسبة 50% لمدة غير محددة.

\* **بالنسبة لحافز الإعفاء من الرسوم الجمركية:** نجد في تونس الإعفاء من الرسوم الجمركية لكافة القطاعات فيما يخص المواد غير المصنوعة محليا وهذا بهدف حماية المنتج التونسي، أما في الجزائر فيتم تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الرسوم الجمركية طبقا للأمر رقم 03/01، ومنه فالجزائر هي الأضعف من حيث حافز الإعفاء من الرسوم الجمركية.

\* **بالنسبة لحافز تطبيق نظام الاستهلاك (الإهلاك):** نجد مطبق في كل من الجزائر وتونس، مع أفضلية لهذه الأخيرة حيث ذكر التشريع التونسي نظام الاستهلاك المستخدم وهو الاستهلاك المتناقص وما يتميز به من امتيازات ضريبية حيث يمكن المؤسسة من دفع ضرائب اقل خاصة في السنوات الأولى من نشاطها وهذا نتيجة الحجم الكبير لأقساط الإهلاك حسب النظام المتناقص، بينما في الجزائر فيتم تطبيق نظام الاستهلاكات دون الإشارة إلى نوعه (هناك ثلاثة أنظمة للاستهلاك في الجزائر وهي: المتناقص، المتزايد والثابت).

\* **بالنسبة لحافز السماح بترحيل الخسائر:** نجد مطبق في الجزائر وغير مطبق في تونس.

\* **بالنسبة لحافز الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة:** في تونس يتم توقيف العمل بضرية القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا، أما في الجزائر فيتم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار في النظام العام وكذلك في النظام الاستثنائي.

\* **بالنسبة لمدى استخدام أسلوب الحوافز الضريبية الموجهة نحو تشجيع قطاعات معينة:** في تونس نجد توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالتنمية الفلاحية، وبالتنمية الجهوية، والمشاريع ذات الأداء التصديري، وكذلك المشاريع السياحية، أما في الجزائر فان توجيه الحوافز بصفة عامة والحوافز الضريبية يطفو عليه الغموض، بحيث رغم وجود نظام الحوافز الاستثنائي والذي يتعلق بالمشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المناطق التي نحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة، غير إن المشروع الجزائري لم يذكر قطاعات بعينها مثلما فعل المشرع التونسي الذي أشار بوضوح إلى القطاع الفلاحي والقطاع السياحي.

وخلاصة القول فان الحوافز الضريبية الممنوحة في تونس أفضل من الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان ما هي علاقة الحوافز الضريبية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس؟ سؤال نحاول الإجابة عنه فيما يلي:

المطلب الثالث: الحوافز الضريبية وعلاقتها بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس :

بعد الوصول إلى النتيجة التي مفادها ، أن الحوافز الضريبية الممنوحة في تونس أفضل من نظيرتها في الجزائر ، نريد في هذا من الدراسة معرفة مدى التناسب بين الحوافز الضريبية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين .

— رغم أن الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس أفضل من نظيرتها الممنوحة في الجزائر، إلا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أكبر من التدفقات الواردة إلى تونس خلال أغلب سنوات الدراسة ، وهذا ما يؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة بشأن الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

— حتى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر ب 1196 مليون دولار المحقق في سنة 2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية ، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والقدر ب 1065 مليون دولار تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية ، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار ، لشركة اسبات الهندية ، فهي بهذا الشكل ليست نابعة من

التحسين في مناخ الاستثمار التي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه و الدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل كذلك بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية.

— مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، هو أن اغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر رقم 03/01 ضمن النظام الاستثنائي ، غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002، 2004 جاءت في معظمها من قطاع الاتصالات ، هذا القطاع الذي يعتبر السوق المحلي ومعدل نموه كمحرك أساسي له ، وهذا ما تتوافر عليه الجزائر.

### المبحث الثالث : سبل تفعيل اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

كما اشرنا سابقا فان الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر لم تبلغ هدفها وتأتي بشمارها كمحفز للاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه سوف تقترح بعض الترتيبات التي من شأنها تفعيل اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

#### المطلب الأول : مدى اعتبار الضريبة كمعوق للاستثمار في الجزائر .

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة مستوى العبء الضريبي في الجزائر ، لان الضريبة كما يمكن أن تكون عامل محفز للاستثمار الأجنبي المباشر قد تكون معوق له إذ كانت المعدلات الضريبية تتميز بالمغالات ، ولان الحافز يتزايد نحو التحول إلى العمل في القطاع الموازي إذا كانت الأنشطة في القطاع الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب، سوف نشير إلى حجم القطاع الموازي في الجزائر .

**1\_ العبء الضريبي في الجزائر :** لقد خلص التحقيق الذي اجري في سنة 2005 ، والذي شمل 600 مقالة ( مؤسسة ) إلى تحديد سلسلة من العوائق والمصاعب التي تعترض المستثمرين ، والتي كان من بينها

الثقل الضريبي ، غير انه يجب الإشارة إلى أن عبء الضريبة في الجزائر والذي يندرج ضمن مسار دولي نحو الانخفاض ، كأحد أكثر الأعباء انخفاضاً في البلدان الواقعة على ضفتي البحر المتوسط ، حيث يتراوح المعدل العادي للرسم على القيمة المضافة في هذه البلدان بين 18% و 25% ومعدل الضريبة المطبق على الشركات بين 30% و 40%<sup>28</sup>.

ولكن المعدل المطبق على أرباح الشركات في الجزائر ورغم تخفيضه من 30% إلى 25% إلا أنه لا يزال دون المعدل المطبق على المستوى العالمي الذي يتراوح بين 15% و 20% مما يستدعي ضرورة الإصلاح.

**2\_ حجم القطاع الموازي في الجزائر :** حسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 ، ومن خلال المسح الذي شمل الجزائر أشار التقرير بان هناك اثني عشر عاملاً سلبياً يؤثر على بيئة الأعمال في الجزائر ، كان من بين هذه العوامل منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية ، وهي نسبة مرتفعة جداً تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جداً، وان المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلاً وضعا مزريراً غير مشجع على الإطلاق.

**المطلب الثاني: سبل تفعيل اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المستوى الداخلي: من الضروري إتباع الترتيبات التالية:**

1. تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر: باعتبار أن الحوافز الضريبية جزءاً من مناخ الاستثمار، فإن اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر إلا إذا كانت بقية العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة، ويلتزم ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي من اجل الوصول للاستقرار المطلوب، كما يجب تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، والتي هي من أصعب المهام لأنه يمس الإنسان وما يتميز به من اختلاف في طريقة التفكير والصفات من خلال: التكوين الفعال للإداريين وتبسيط وإضفاء الشفافية على المعاملات، وزيادة الوعي القانوني لدى الموظفين، زيادة على رفع أجور الإداريين إلى مستوى الوظائف المشابهة في القطاع الخاص.

<sup>28</sup> \_ مجلة دليل المستثمر العربي في الجزائر، الجزائر ملتقى الاستثمار العربي، عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر، 2003ص80.

2. تطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: ويقصد بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل: زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، الإنتاج للإحلال محل الواردات، توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي، وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى، فالدولة التي تقوم بتطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم بمنح الحوافز الضريبية نحو الأنشطة المستهدفة فحسب بدلا من توجيهها للاستثمار بشكل عام وهذا من وجهة نظرنا يوفر أعظم الفوائد لان الحوافز والإعفاءات الضريبية التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد وخاصة الميزانية العامة للدولة، ومنه فان توجيه الحوافز الضريبية ينعكس ايجابيا على البنية الاقتصادية، وبالنظر إلى قانون الاستثمار في الجزائر، نجد أنه يمنح الحوافز ومنها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها، وهذا رغم أن القانون يمنح حوافز ضريبية ضمن النظام الاستثنائي كما ذكرنا ذلك سابقا بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المناطق التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة وكذلك المشاريع الاستثمارية التي تكون لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، غير أن هذا القانون يفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات أو المجالات من نفس هذه القطاعات التي تعتبر مهمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

إن عدم تطبيق الجزائر لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر يعكسه التوزيع القطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000\_2005) وهي الفترة التي شهدت أعلى التدفقات المحققة في الجزائر، حيث يتضح أن قطاع الفلاحة رغم أهميته لا يزال يعاني التهميش حيث يمثل 0,37% من إجمالي التدفقات رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات في هذا المجال، كذلك النسبة المتواضعة لقطاع السياحة من إجمالي التدفقات التي تقدر بـ 2,9% ، وهذا رغم الإمكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر.

بالإضافة إلى القطاع الفلاحي والقطاع السياحي اللذان يمكن استهدافهما، يمكن القيام بمسح شامل لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر، وهذا بغرض تحديد الفرص الاستثمارية ذات المزايا التنافسية في الاقتصاد الجزائري.

3. تخفيض المعدلات الضريبية : كما ذكرنا سابقا فان الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار طويل الأجل، وبالتالي فان المستثمر الأجنبي يهمل المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، ومنه فان تخفيض المعدلات الضريبية يؤدي ايجابيا في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، وفي هذا الصدد، طالب منتدى رؤساء مؤسسات الحكومة الجزائرية بتخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة إلى مستوى موحد في حدود 10% ، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي إلى حدود 20% بدلا من 40% وإلى 2,5% بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات، رغم أن الدراسة التي أجراها المنتدى في هذا الشأن بينت أن الأثر المالي للقيام بهذه الخطوة يقدر ب 180 مليار دج، وهذا اقل بكثير من الانعكاسات الايجابية التي سيخلفها في مجال تشجيع الشركات في تعزيز وتنويع استثماراتها، وحث القطاع الموازي على الاندماج التدريجي في الحلقة الاقتصادية العادية.

**المطلب الثالث: سبل تفعيل اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المستوى الخارجي : من الضروري إتباع الخطوات التالية :**

**1\_ إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي :** إن الازدواج الضريبي الدولي يتم مكافحته من خلال الاتفاقيات الدولية، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بتوقيع 21 اتفاقية ثنائية تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي خلال فترة (1991\_2004)<sup>29</sup>، وهي موزعة على 7 دول عربية : الأردن\_الإمارات العربية المتحدة\_البحرين\_سوريا\_عمان\_مصر\_اليمن، بالإضافة إلى اتفاقية منع الازدواج الضريبي مع دول اتحاد المغرب العربي.

نلاحظ أن عدد الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي مع الدول العربية ضئيل بالمقارنة مع عدد الدول العربية الإجمالي الذي يقدر ب 22 دولة، كما أن هناك عدة دول عربية كالكويت، والمملكة العربية السعودية استثماراتهم كبيرة في الجزائر، ولكن لاتوجد معها اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي.

<sup>29</sup> \_ محمد ساحل، تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية، دراسة مقارنة، الجزائر، 2007، ص70.

وباقى الاتفاقيات الأخرى موزعة على الدول التالية : إفريقيا الجنوبية\_ أوكرانيا\_ اسبانيا\_ اندونيسيا\_ البرتغال\_ ايطاليا\_ بلجيكا\_ بلغاريا\_ تركيا\_ رومانيا\_ فرنسا\_ كندا\_ النمسا، ومنه ضرورة إبرام المزيد من اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع بقية الدول الأخرى لإضفاء المزيد من الضمانات للمستثمرين.

**2\_ تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:** إن الإجراءات الجمركية في الجزائر تتميز بالتعقيد وطول المدة مما ينجر عنها نفور المستثمرين الأجانب، بحيث المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت ب 16 يوم (وقد تصل إلى 35 يوم في بعض الحالات)، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب، وخمسة أيام في الصين وفي أقصى الحالات لاتتعدى 12 يوم.

غير أن من الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة نتيجة اندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء التجاري العالمي، إلزام إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الإعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية مثلا، لان عملية تسيير البضائع مهمة جدا، كما أن توسيع استعمال الإعلام الآلي، يسهل الإجراءات الجمركية للبضائع، ويساعد على اتخاذ قرارات سليمة وبسرعة، وهذا بالاعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث إدارة الجمارك وتطويرها<sup>30</sup>.

<sup>30</sup> \_ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص173.

## خلاصة الفصل :

إن الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الجزائر ضعيفة بالمقارنة مع دولة تونس، وحتى العبء الضريبي على المؤسسة الجزائرية رغم انه منخفض على ما هو سائد في الدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسط، إلا انه مرتفع على المستوى العالمي على الأقل من ناحية الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، بالإضافة إلى الحجم الكبير للقطاع الموازي في الجزائر، وبالتالي فان دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يبلغ هدفه ويأتي بشماره في الجزائر.

## خاتمة:

باعتبار أن الاستثمار المحرك الأساسي لتحقيق أي تنمية، لذلك نجد أن معظم الدول تسعى للنهوض به وتطويره للوصول إلى الرقي والتطور الاقتصادي من خلال توفير كل الإمكانيات والوسائل الضرورية.

لذلك نجد أن معظم الدول تعتمد على السياسة الجبائية عامة وعلى الضرائب خاصة بتمويل صفقاتها واحتياجات سياستها الاقتصادية، دون أن ننسى أن هذه الضرائب المفروضة ما هي سوى أعباء مالية تتبع على عاتق الأعوان الاقتصاديون والتي تشكل عائق كبير لتحقيق أهدافهم بحيث أن السياسة المتبعة من طرف السلطات العمومية والمهادفة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر جعلها تبادر بتبني سياسة التحفيزات الجبائية، هذه السياسة سواء كانت في الحقيقة سوى طريقة من طرق الإغراء المشروعة تستهدف إقناع المستثمرين وترغيبهم في المبادرة بخلق استثمار من خلال منح تخفيضات وإعفاءات مؤقتة أو دائمة من الضرائب والرسوم وذلك في إطار قوانين الاستثمار وفق الشروط والمقاييس المحددة، غير أن الملاحظ بشكل عام بالرغم من تطبيق هذه الإجراءات بقيت النتائج جد متواضعة مقارنة مع النتائج المنتظرة.

ومن خلال دراستنا يتضح جليا انه لا يمكن إطلاقا إنكار الدور الهام الذي تلعبه الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى تستطيع الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وجب عليها

توفير المناخ المناسب والملائم لتحفيزه، حيث نجد أن الحوافز والامتيازات الجبائية التي يمكن للدولة أن تتميز عن باقي الدول في منحها للمستثمر الأجنبي، وهي من أهم وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الإطار سعت كل من الجزائر وتونس لتحقيق ذلك المناخ المناسب لجذب المستثمر الأجنبي.

#### اختبار الفرضيات:

- تنص الفرضية الأولى على أن الامتيازات الجبائية تلعب دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد توصلنا إلى صحة هذه الفرضية.
- تنص الفرضية الثانية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات تحقيق النمو والتطور الاقتصادي، فقد توصلنا إلى صحة هذه الفرضية وهذا ما إن تم ترشيده وفق ما تريده الدولة المضيفة من نتائج ايجابية.
- و تنص الفرضية الثالثة على أن التحفيز الجبائي ليس هو المحدد الأساسي لقرار الاستثمار، وتوصلنا لصحة هذه الفرضية، وهذا لأنه توجد محددات أخرى غير التحفيز الجبائي تلعب دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### النتائج المتوصل إليها:

- \_\_ أن العلاقة بين التحفيز الجبائي و الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة مهمة، فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها.
- \_\_ أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجد نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي.

\_\_ التحفيزات الجبائية في تونس أثبتت جدواها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

\_\_ أن تونس هي الأفضل مقارنة بالجزائر من حيث نوع وكم الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

#### الاقتراحات:

من اجل تعزيز الايجابيات التي يمكن أن تتحقق نتيجة تقديم الحوافز الضريبية وانسجاما مع ما يقتضيه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نقترح ما يلي:

1. ضرورة تقديم مزيد من الحوافز الضريبية لان ما هو مقدم حاليا مازال مرتفعا مع ما هو سائد على المستوى العالمي.
2. ضرورة توحيد الاتفاقيات الضريبية بين الجزائر وبقية شركائها خاصة الواقعة على ضفة البحر المتوسط لمنع الازدواج الضريبي من جهة، وحتى يتمكن اقتصادها من الاندماج بسهولة في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.
3. تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة لأنها الأقرب إلى التفاعل معها خاصة التي لها نفس المؤشرات الاقتصادية مع الجزائر.
4. توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.

## قائمة المراجع:

### أولا: الكتب

1. صفوت احمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية 2006.
2. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.
3. عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
4. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000.
5. ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
6. يعقوب علي جانفي وعلم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

### ثانيا: الأطروحات

1. علي صحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير سنة 1992م، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

2. غنية غابي، محددات استقطاب الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، (رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة)، الجزائر، 2004.
3. محمد إبراهيم هادي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)، (رسالة ماجستير، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة)، الجزائر، 2004.
4. محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005.
5. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير، جامعة الجزائر، دفعة 1996\_1997.

### ثالثا: المجالات

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 93\_250 (الجريدة الرسمية) العدد 69.
2. جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 240، من 20 إلى 26 سبتمبر 2006.
3. مجلة دليل المستثمر العربي في الجزائر، ملتقى الاستثمار العربي، عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر، 2003.
4. وزارة المالية رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية، عدد 37، جانفي 2009، ق، م.

### ثالثا: التقارير

1. محمد ساحل، تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية، دراسة مقارنة، الجزائر، 2007.

### رابعا: الأوامر والمراسيم والقوانين

1. المادة 05 من قانون المالية التكميلي 2008 المعدلة لأحكام المادة 150 من ق، ض، م، ر، م.
2. المادة 05 من ق، م، 2009 المعدلة لأحكام المادة 235 من ق، ض، م، ر، م.
3. المادة 07، قانون المالية التكميلي 2003 المعدلة والمتممة للمادة 174 من ق، ض، م، ر، م.
4. المادة 13 من قانون المالية التكميلي 2008 المعدلة لأحكام المادة 282 مكررة من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الممثلة.

5. المادة 15 من ق،م 2010 المعدلة لأحكام المادة 06 من ق،م 2000 المعدلة للمادة 16 من ق،م 2005.

6. المادة 16، قانون المالية التكميلي 2008، المعدلة لأحكام المادة 102 من قانون الطابع.

7. المادة 16 من ق،م 2010 المعدلة لأحكام المادة 271 من قانون التسجيل.

**خامسا :المواقع الالكترونية**

1. <https://www.apia.com.tn/ar/index.php> consultée le

25\04\2016.